الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
21 December 2010
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميشال تومو مونتي. . . . . (الكاميرون)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية*

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: الرقابة الدولية على المخدرات*

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-63334 X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية A/65/114, E/2010/30) (Supp.10), A/65/91, A/65/116, A/65/113, A/65/92, A/65/89, A/C.3/65/L.2, A/C.3/65/L.4, A/C.3/65/L.5 و A/C.3/65/L.6)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: الرقابة الدولية على المخدرات (A/6593, A/65/89 و A.C.3/65/L.3)

١ - أوضح **الرئيس** أنّ بندي جدول الأعمال المعروضين على اللجنة وهما A/65/L.2 وA/65/L.3 يتضمنان أحكاما متماثلة بشأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأن المناقشات التي دارت في مكتب اللجنة الثالثة أسفرت عن اقتراح يدعو إلى تقديمهما في وثيقة واحدة تُنشر باعتبارها نص الرئيس. وستراجع شعبة الميزانية هذا النص بحيث تتمكن اللجنة من إبداء رأيها في الوثيقة الجديدة بحلول ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. واقترح الرئيس أن تؤيد اللجنة الاقتراح المذكور، ما لم يكن هناك اعتراض عليه.

٢ - وقد تقرر كذلك.

٣ - **السيد فيدوتوف** [المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة]: أعلن، لدى تقديم تقريره، أن الأمن يندرج في عداد شروط التنمية وأنه يستلزم وجود إطار مؤسسي متين يقوم على سيادة القانون، أي على عقد اجتماعي بين الدولة ومواطنيها يكفل تمتع كل فرد منهم بالعدالة ويصون حقوقه الأساسية. ويمثل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون مركز الثقل في ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يتوخى إتباع نهج وقائي يهدف إلى حماية الأفراد من الجريمة والاتجار بالبشر والإرهاب ومن أشكال العنف الأخرى ويدعم إقامة نظم عدالة جنائية يمكن التعويل عليها.

٤ - وقال إنّ البحوث وإعمال الاتفاقيات وإجراء العمليات الميدانية تمثل المحاور الثلاثة الرئيسية التي يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نطاقها المساعدة للدول الأعضاء على إعداد سياساتها وتطبيقها. أمّا المجالات المواضيعية الخمسة المترابطة للمكتب أي - مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر وإقامة نظم عدالة جنائية ومنع الجريمة ومحاربة الفساد ومنع استخدام المخدرات ونشر فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز ومكافحة الإرهاب - فتمثل السبل الرامية إلى تعزيز أمن الدول وتنميتها.

٥ - واستلفت السيد فيدوتوف الانتباه إلى أنّ انعدام الاستقرار الذي تعاني منه بوجه خاص الدول الهشّة والدول الواقعة فريسة للصراعات أو تلك الخارجة من أتونها يرفد الجريمة المنظّمة، بما في ذلك الفساد. وقد بيّن تحليل الجريمة المنظّمة الذي نشره المكتب في تقريره الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٠ أنّ هذه الظاهرة تتسم ببعد عابر للحدود الوطنية وتستلزم مكافحتها تضافر جهود الدول بغية إنفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٦ - واستطرد قائلا إنّ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية سيُعقد عمّا قريب في فيينا. ويجدر اتخاذ تدابير ملموسة تكفل تطبيق هذا الصك تطبيقا فعالا. أمّا في مضمار مكافحة الاتجار بالبشر فقد تحققت نتائج باهرة من بينها اعتماد الجمعية العامة، في تموز/يوليه ٢٠١٠، خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. ومن الجوانب المهمة في هذه الخطة استحداث صندوق تبرعات لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر يُعتزم إنشاؤه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، ستعقد مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار

بالبشر وحركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام، عمّا قريب، منتدى لحشد الدعم على أعلى المستويات للبروتوكول ذي الصلة. وستولي هذه المبادرات جميعا أهمية خاصة لضحايا الاتجار بالبشر الذين لا ينبغي النظر إليهم بحسبانهم مجرمين حتى وإن اقترفوا، مكرهين، أفعالا محظورة.

٧ - وقال إنه ينبغي،على المنوال نفسه، اعتبار استعمال المخدرات غير المشروع وسوء استعمالها في عداد مشكلات الصحة العامة وليس الجرائم، إذ أن المجرمين حقا هم بالأحرى تجار المخدرات. ولأن الحصول على العلاج حق أساسي، طرح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية برنامجا يهدف إلى تيسير الحصول على العلاج في البلدان المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل. وينطبق ذلك على مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الأيدز التي تقتضي إتباع نهج شامل تقترن فيه الوقاية بالعلاج.

٨ - واستدل **السيد فيدوتوف** على اقتران استعمال المخدرات بانعدام الأمن في العالم بذكر حالة أفغانستان النموذجية حيث تمارس مجموعات إجرامية عابرة للحدود الوطنية الاتجار بالمخدرات مستغلة، بوجه خاص، انعدام الاستقرار. وقد أبرز استطلاع للرأي بشأن الأفيون أُجري في أفغانستان في عام ٢٠١٠، أنّ هذا النشاط يغذي انعدام الأمن لا في هذا البلد فحسب بل وفي المنطقة بأسرها، ومن ثمّ، فمن مصلحة المجتمع الدولي مساعدة أفغانستان على أن تقيم على أراضيها دولة يسود فيها القانون. وينبغي أيضا عدم إغفال الشق المتعلق باستهلاك المخدرات فالعرض ذو صلة وثيقة بالطلب.

٩ - وتطرق إلى مكافحة الإرهاب فقال إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ساعد ١٦٨ بلدا على تعزيز ترسانتها القانونية وعقد حلقات عمل إقليمية وشبه إقليمية لتوطيد عرى التعاون الدولي ووفر خدمات ١٠ ٠٠٠ خبير في القانون الجنائي. بيد أنّ احتياجات الدول الأعضاء التي ما فتئت تزداد تتجاوز قدرات المكتب الذي تخصص له الجمعية العامة أقل من ١ في المائة من الميزانية العامة للأمم المتحدة رغم أنّ ولايته تندرج في إطار الأولويات الثمانية الواردة في الإطار الإستراتيجي للأمين العام للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ولا ريب في أن المكتب لن يتمكن من تنفيذ ولايته على النحو الملائم ما لم تتوفر له قاعدة مالية مستقرة - وقد أبدت الجمعية العامة عند اعتماد ميزانية الأمانة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ انشغالها في هذا الصدد مثلما فعلت اللجنة الخامسة التي أوصت باستكشاف وسائل تكفل تمويل المكتب بصورة مستقرة وتقترن فيها الموارد التقليدية من الميزانية العادية بالتبرعات. ولأنّ توفير هذه الموارد رهين بفعالية أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعهد السيد فيدوتوف بمواصلة الإصلاحات التي بدأ تطبيقها فعلا والمتمثلة أساسا في تكييف برامج المكتب مع الأولويات الميدانية وتخفيض التكاليف وتوسيع نطاق المانحين.

١٠ - **السيد تانين** (أفغانستان): أيد طلب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة توفير موارد مالية إضافية من شانها أن تكفل حسن أداء المكتب. وذكر أنّ مكافحة المخدرات تقتضي تنسيق الجهود. وأعلن أنّ الحكومة الأفغانية التي تكافح هذه الآفة دون هوادة قد استأصلت زراعة الخشخاش في ٢٠ مقاطعة من مقاطعات البلاد، بيد أنّ الطريق أمامها ما زال طويلا في هذا المجال.

١١ - **السيد راستام** (ماليزيا): رحب باعتماد الجمعية العامة، في الآونة الأخيرة، خطة عمل للأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، مشيراَ إلى أنّ هذه الخطة ينبغي أن تستكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولها حتى تصبح فعّالة حقا. واستفسر السيد راستام

عن السبل التي يعتزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إتباعها لاستخدام هاتين الوسيلتين بأقصى قدر من الفعالية. وقال إنّ ماليزيا التي تؤيد معالجة مشكلة استهلاك المخدرات من الزاوية الصحية تستعين، في المقام الأول، بوسائل علاجية بديلة بالميتادون وببرنامج لمبادلة المحاقن. وفي مضمار الاتجار بالمخدرات، تعاني جنوب شرق آسيا أكثر ما تعاني من تفاقم مشكلة المنشطات الأمفيتامينية. واستفسر السيد راستام عن التدابير التي يعتزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اتخاذها، بالتعاون مع بلدان المنطقة، لمواجهة هذه المشكلة.

١٢ - **السيدة سليماني** (سيراليون): أشارت إلى مشروع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للمساعدة الذي يستهدف تعزيز قدرات الدول الأفريقية على إتاحة المساعدة القانونية في مجال العدالة الجنائية. واستفسرت عن المعايير المستخدمة لاختيار المستفيدين من هذا المشروع الذي تعتبره مشروعا بالغ الأهمية.

١٣ - **السيدة سينجيلا** (زامبيا): استفسرت عمّا اتخذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من تدابير بشأن استنتاجات وتوصيات المنتدى العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر الذي انعقد في عام ٢٠٠٨.

١٤ - **السيد فيدوتوف** [المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة]: طمأن الدول الأعضاء بأنّه سيبذل كل ما في وسعه للاستجابة لتطلعاتها ومواصلة عمل سلفه. وردا على ما ذكره ممثل أفغانستان، أشار إلى أنّ الدراسة المتعلقة بالأفيون في أفغانستان التي نشرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قبل أسبوع، تبرز الصلات بين انعدام الأمن وزراعة الخشخاش. وأكد أنّ الخشخاش لم يعد يُزرع في ٢٠ مقاطعة أفغانية، إذ تركزت زراعته في الجنوب الذي يعاني من انعدام الاستقرار بدرجة عالية. ولئن كان تقلص زراعة الخشخاش تطورا إيجابيا، فإنّه يُعزى، في المقام الأول، إلى مرض أصاب النباتات ولا يعود من ثمّ بأكمله إلى جهود المكافحة المبذولة في هذا الصدد.

١٥ - وأضاف قائلا إنّ مكافحة جريمة الاتجار بالبشر الشنيعة تحظى بالأولوية لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يعتزم توسيع نطاق برامجه وآفاق التعاون الدولي في هذا المجال. وأشار إلى أنّ إنشاء صندوق التبرعات عمّا قريب بغية مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر لن يتيح الحصول على موارد جديدة فحسب، بل وسيمكن هذه المسألة من أن تحظى بأولوية لدى جميع البلدان.

١٦ - ومضى يقول إنّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يمنح الأفضلية، إضافة إلى أفغانستان، في تنفيذ برامجه لمناطق مثل أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا حيث لا يقتصر الأمر على مكافحة المخدرات فحسب، بل ويشمل تطوير نظم العدالة الجنائية، إذ أنّ بعض بلدان المنطقة خارجة من أتون الصراعات وهي بحاجة إلى مساعدتها على استعادة دولة القانون فيها.

١٧ - **السيد بورنيات** (بلجيكا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي و البلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وأيسلندا وتركيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وباسم أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا التي انضمت إلى البيان، فأعلن أنّ الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية تهدد الديمقراطية والسلام في العالم وتعوق ممارسة حقوق الإنسان والنشاط الاقتصادي وتعرقل ازدهار مجتمعات تنعم بالأمن والاستقرار. وأضاف أنّ هذه المسالة العابرة للحدود الوطنية تستدعي حلا عالميا يستلزم تعزيز عرى التعاون القضائي

الدولي. وفي هذا الصدد يقوم برنامج استكهولم المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بإنشاء حيز للحرية والأمن والعدالة في إطار الاتحاد الأوروبي في مجالات الحماية المدنية والتعاون في ميادين الشرطة والجمارك والمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل المدنية والجنائية واللجوء والهجرة والتأشيرات ومراقبة الحدود. وهذا البرنامج منفتح أيضا على التجارب؛ إذ أن الاتحاد الأوروبي يدرك ضرورة تكثيف التعاون مع البلدان الأخرى أيضا.

١٨ - واستطرد قائلا إنّ الاتحاد الأوروبي يرى في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية الوسائل الأساسية للتعاون الدولي ودعا إلى المصادقة الدولية على هذه الصكوك، حاثّا جميع الدول الأعضاء على دعم إنشاء آلية مراقبة فعّالة تتيح الحصول على معلومات موثوق بها عن تنفيذ هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها.

١٩ - ومضى يقول إنّ الاتجار بالبشر من أشنع أشكال الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، مشيرا إلى أنّ الاتحاد الأوروبي قد عقد العزم على مكافحة هذه الجريمة وهو يأمل أن تحث خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر الدول على المصادقة على الصكوك ذات الصلة وأن تشجع جميع الأطراف المعنية على إدراك مدى خطورة هذه الجريمة وتحثهاعلى مكافحتها.

٢٠ - وأضاف قائلا إنّ الفساد الذي يزعزع الحكومات ويهدد سلامة المجتمعات، يحول دون الإدارة الرشيدة ويعرقل التنمية المستدامة. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بعقد الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي أتاح وضع آلية استعراض تتمثل أركانها في مشاركة المجتمع المدني والزيارات إلى البلدان وتوافر تقارير الاستعراض القطرية.

٢١ - وقال إنّ الاتحاد الأوروبي يرى أنّ من المهم أيضا مكافحة آفة أخرى هي الإرهاب باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين وهو يدعم جهود فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لتعزيز تطبيق إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٢٢ - وأما حيال مشكلة المخدرات التي تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي الاقتصادي للمجتمعات، فأشار إلى أنّ ثمة مجال لإتباع نهج متعدد التخصصات يحقق توازنا بين تخفيض الطلب وتقليل العرض على أساس من المسؤولية المشتركة. وينبغي من ثمّ إرساء أسس تعاون وثيق على الصعيد الدولي يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنسيقه. وتقتضي مشكلة المخدرات أيضا إيجاد قدرات مؤسسية وتعزيز المهارات في جميع مجالات المكافحة وعلى رأسها الصحة والقمع والعدالة. ويستدعي استمرار تفشي فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الأيدز وغيره من الأمراض المعدية بين مدمني المخدرات اتخاذ تدابير محددة. وفي هذا الصدد، يمثل تقرير المقرر الخاص عن حق كل فرد في التمتع بأفضل حالة ممكنة من الصحة البدنية والعقلية (A/HCR/14/20) ونتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية إنجازات لافتة للنظر. وهذه الانجازات ثمرة التعاون بين الدول وينبغي أن تتحقق على الدوام في نطاق احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢٣ - **السيد وولف** (جامايكا): تحدث باسم منطقة الكاريبي فرحب بتقرير الأمين العام عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبالتوصيات الواردة فيه. وأعرب عن تأييده لتعزيز قدرات التعاون التقني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولفكرة تقييم مخاطر الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ولتزويد المكتب بالموارد التي تمكنه من مواصلة تقديم مساعدته التقنية بغية إنفاذ الاتفاقيات

والبروتوكولات المتعلقة بمنع الجريمة وبالعدالة الجنائية والرقابة الدولية للمخدرات. وأعرب المتحدث عن قلقه من محدودية ميزانية المكتب العادية ومن أنّ الأموال غير المخصصة التي يُزوّد بها لا تنفك تتناقص بينما عدد البرامج التي عليه تنفيذها آخذ في الازدياد.

٢٤ - وقال إنّ دول منطقة الكاريبي تواجه تهديدا مزدوجا يتمثل في:الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير. وتعاني هذه البلدان بصفتها معبرا من عواقب هذه الأنشطة التي تقترن بالجرائم والعنف تزعزع الاستقرار وتهدد التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأعرب عب قلق دول منطقة الكاريبي قلقها أيضا من مخاطر القرصنة والجرائم الإلكترونية واستغلال الأطفال جنسيا والاتجار بالممتلكات الثقافية. ولأنّ هذه المشكلة ذات بعد عابر للحدود الوطنية، حثّ المتحدث الشركاء الإقليميين والدوليين على التعاون الوثيق مع بلدان المنطقة بغية استحداث سبل فعالة لمراقبة الحدود.

٢٥ - ومضى يقول إنّ الوضع الاقتصادي العالمي يفاقم مشكلة الجريمة المنظمة في المنطقة التي تتغذى من الفقر،مضيفا أنّ المنطقة تواجه ''طاعونا أسود''ن فالشباب ينغمسون أكثر فأكثر في تعاطي المخدرات وفي الاتجار بها. ولهذه الأسباب، تعتزم دول منطقة الكاريبي تقديم مشروع قرار يتعلق بالشباب والأسلحة والمخدرات والجريمة.

٢٦ - وأشار إلى أنّ منطقة الكاريبي اتخذت تدابير عديدة لمكافحة انعدام الأمن فيها، فأنشأت، في عام ٢٠٠٧، جهاز تنفيذ تدابير الأمن ومكافحة الجريمة وأقامت شراكات إستراتيجية مع دول أخرى ومع أجهزة إقليمية ودولية. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد رؤساء دول المنطقة إستراتيجية وخطة لمكافحة الجريمة. ولمحاربة هذه الآفة، اتخذت دول منطقة الكاريبي تدابير لا تلجأ إلى القمع، فحسب بل وتشمل ألأنشطة وإحداث تحولات اجتماعية.

٢٧ - وأضاف أنّه تمّ، على الصعيد الوطني، تعزيز الشراكات المبرمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وإقامة شراكات إستراتيجية مع مؤسسات دولية. وستُطبّق، في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، خطة للتنمية الاجتماعية ومنع الجريمة أُعدّت بالتعاون مع البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهي تستهدف أشد المجموعات عرضة للمخاطر. بيد أنّ إغلاق المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بربادوس عرقل التقدم المحرز في هذا المضمار وهو قرار دعا المتحدث إلى إعادة النظر فيه. وتعتزم منطقة الكاريبي الاستعانة ببرامج أخرى لتعزيز القدرات التي تتيحها الأمم المتحدة، لا سيما مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٨ - واستطرد قائلا إنّ دول المنطقة تدرك أنّه ينبغي عليها أن تتكاتف في مكافحة الاتجار بالمخدرات والفساد في المؤسسات العامة والجريمة المنظمة، بيد أنّها تفتقر إلى ما يستلزمه ذلك من قدرات مالية ومؤسسية. ولأنّ الجريمة المنظمة ذات طابع عابر للحدود، فثّمة حاجة إلى إرساء أُسس تعاون ثنائي وإقليمي ودولي يتجاوز الحدود الوطنية. واختتم المتحدث حديثه مشيرا إلى أنّ المشكلات الخطيرة المتمثلة في الاتجار بالمخدرات وتبييض الأموال والاتجار بالبشر تلحق ضررا بالغا بالسلام والأمن في هذه المنطقة.

٢٩ - **السيد منيسي** (سويسرا): تحدث باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي فقال إنّ هذه الجماعة تولي قدرا كبيرا من الأهمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود والمخدرات غير المشروعة والإرهاب والفساد وهي مشكلات تعرقل جهود التنمية وتقوض رفاه المجتمع. وقد

أُنشئت عدة مؤسسات لمواجهة هذه المشكلات. وتجدر الإشارة إلى دور منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الإفريقي التي تتعاون مع المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

٣٠ - وقال إنّ الانكماش الاقتصادي أدى إلى استشراء العطالة والعمالة الناقصة وانعدام لاستقرار الاقتصادي فعمّق مشكلة الاتجار بالبشر، وبوجه خاص الاتجار بالنساء والفتيات. وإدراكا من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لكون هذه المشكلة تستدعي عملا منسقا على الصعيد الدولي، شاركت، في تموز/يوليه ٢٠١٠، في خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. وعلى الصعيد الإقليمي، يجدر التنويه باعتماد خطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر، لا سيما بالنساء والفتيات.

٣١ - وواصل حديثه فقال إنّ الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي وقّعت على بروتوكول ينص على التعاون والمساعدة القضائية المتبادلة بين الدول الأطراف فيه وذلك بغية محاربة الفساد الذي يلحق الضرر بالنمو الاقتصادي والإدارة الرشيدة وتنمية المنطقة.

٣٢ - ومضى يقول إن القرصنة تمثل مشكلة اقتصادية وأمنية. ولذلك، سيُكلف عدد من الخبراء، عمّا قريب، بدراستها وبوضع توصيات بشأنها.

٣٣ - ونظرا لأن النظم القضائية في كثير من البلدان النامية تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية التي لا غنى عنها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ذكّرت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأنها بحاجة إلى مساعدة تقنية لمنع الجريمة وأعربت عن ترحيبها بالتعاون القيم الذي يقدمه لها شركاؤها وتعرب عن شكرها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لما قدمه من مساعدات.

٣٤ - وقال إنّ المخدرات تهدد الصحة العامة والأمن العام ورفاه السكان بوجه عام. ورغم التقدم المحرز، أبدى المتحدث قلقه من ازدياد استهلاك المخدرات في البلدان النامية على ما يبدو، مما يعيق التنمية المستدامة ويقوض الأمن والديمقراطية. وفضلا عن ذلك، ثمة علاقة بين المخدرات والأنشطة الإجرامية. ولذلك، ينبغي معالجة مشكلة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية باللجوء إلى التشريعات وتعزيز القدرات وتوطيد عرى التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ أغلبية الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد صادقت على الصكوك الرئيسية المتعلقة بمراقبة المخدرات.

٣٥ - وأشار إلى أنّ المنظمة الإقليمية لرؤساء الشرطة في الجنوب الإفريقي التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وتضع سياسات ترمي إلى تنسيق أنشطة مكافحة المخدرات. وقد وضعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تسعى سعيا حثيثا إلى تقليل الاتجار بالمخدرات واستهلاكها إطارا إستراتيجيا لتعزيز تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء وشرعت في تنفيذ أنشطة تدعم مبادرات الوقاية وحملات التوعية.

٣٦ - وأعرب عن تأييد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتعزيز المساعدات الإنمائية ودولة القانون في بلدان زراعة المخدرات وإنتاجها وتبادل المعلومات وأنشطة الاستخبارات التي تستهدف الشبكات الرئيسية عبر الحدود الوطنية وللاقتراح الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة المالية إلى البلدان النامية بغية إنشاء نظم معلومات فعالة عن المخدرات تعين على وضع برامج وسياسات في هذا الشأن.

٣٧ - **السيد موكين** (الاتحاد الروسي): تحدث نيابة عن رابطة الدول المستقلة فقال إن من اللازم اتخاذ تدابير جماعية وأن ألأمم المتحدة ينبغي أن تعزز دورها التنسيقي وذلك

لمواجهة التحديات والتهديدات الناجمة عن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وتعتزم رابطة الدول المستقلة الحريصة على رسالة الأمم المتحدة أن تنفذ قراراتها وأن تشارك في برنامج مكافحة الجريمة الذي اعتمدته المنظمة. وأشاد المتحدث بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبإعلان السلفادور وبمختلف الصكوك والقرارات المعتمدة على الصعيد الدولي بشأن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وأكد أنّه أخذ علما بتوصيات الأمين العام في إطار برنامج الأمم المتحدة لمكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة، لا سيما مكافحة الجرائم الإلكترونية والفساد والإرهاب والاتجار بالبشر والقرصنة.

٣٨ - وأشار ممثل الإتحاد الروسي إلى برنامج دوشانبيه المنبثق عن آخر مؤتمر لرؤساء دول وحكومات رابطة الدول المستقلة إلى مشروعات الاتفاق بشأن الأشخاص المفقودين وإنشاء جهاز للمعلومات المالية وبرنامج مشترك بين الحكومات لمكافحة الجريمة وبرامج تعاون لمحاربة التطرف والإرهاب وبرامج لمراقبة الحدود ومكافحة الاتجار بالبشر. وتطرق الممثل أيضا إلى برامج أُعدّت على الصعيد الإقليمي، لا سيما عملية مكافحة المخدرات التي أُطلق عليه اسم ''قنال''. أمّا في مضمار مكافحة الجريمة المنظمة، فقد أنشأ أعضاء رابطة الدول المستقلة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بنك بيانات يتيح لهم تبادل المعلومات.

٣٩ - وقال إنّ رابطة الدول المستقلة تعقد، فضلا عن ذلك، بانتظام مؤتمرات عن التعاون بين أجهزة الشرطة، منها على سبيل المثال المؤتمر الذي عُقد في عام ٢٠١٠ عن الملاحقات المتعلقة بجرائم الإرهاب. وتعتزم الرابطة مواصلة تعاونها مع منظمة معاهدة الأمن المشترك ومركز مكافحة تبييض رؤوس الأموال ذات الصلة بتمويل الإرهاب بغية تحقيق ألأهداف التي حددتها الرابطة.

٤٠ - **السيدة إيتيموفا** (كازاخستان): تحدثت باسم منظمة معاهدة الأمن المشترك، فأشارت إلى أن الاتجار الدولي بالمخدرات مشكلة عالمية ترفد الجريمة المنظمة والإرهاب والفساد في البلدان المنتجة والمستهلكة على حد السواء.

٤١ - وقالت إنّ المشكلة الرئيسية في منطقتها تكمن في الأفيون الأفغاني الذي بلغت زراعته مستويات لم يسبق لها مثيل وأصبحت تهدد استقرار أفغانستان بل و وأصبح يهدد بقية العالم. ويعتبر الطرق الشمالي الذي يعبر آسيا الوسطى وروسيا أحد المحاور الرئيسية لنقل المخدرات الأفغانية صوب أوروبا، إذ يُنقل عبر هذا الطريق كل عام ١٢٠ طنا من الهيروين يبقى نصفها في بلدان المنطقة حيث يزداد استهلاك الهيروين باطراد. وفي الوقت الحالي، يودي استهلاك المستحضرات الأفيونية بحياة ما يصل إلى ٥٠ ٠٠٠ شخص في العام في بلدان رابطة الدول المستقلة.

٤٢ - ولمكافحة الاتجار بالمخدرات الذي يتفشى في هذه المنطقة، أُقيم تعاون دولي بين منظمة معاهدة الأمن المشترك ومنظمة حلف شمال الأطلسي وفي إطار عملية باريس - موسكو. وإضافة إلى ذلك، أرست الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن المشترك أُسس العملية الدولية لمكافحة المخدرات المسماة ''قنال'' التي تكتسي الآن طابعا دائما ويتضح نجاحها أكثر فأكثر. وفضلا عن ذلك، افتتحت هذه الدول، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مركزا إقليميا للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى يتولى تنسيق مكافحة الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية ويتعاون تعونا وثيقا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتتعاون سلطات مكافحة المخدرات في هذه البلدان تعاونا ملموسا في إطار مجلس التنسيق.

٤٣ - وأعربت عن ترحيب منظمة معاهدة الأمن المشترك بازدياد مشاركة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان

في مكافحة المخدرات في أفغانستان وهي تتطلع إلى تكثيف التعاون بين القوة الدولية وحكومة أفغانستان، مشيرة، في الوقت نفسه، إلى أنّ أفغانستان بحاجة إلى زيادة المساعدة الدولية المقدمة لها وتنسيقها بشكل أفضل وإلى التزام مطلق من قبل السلطات فيها حتى تتمكن من مكافحة هذه الآفة.

٤٤ - واستطردت قائلة إنّ منظمة معاهدة الأمن المشترك تولي أهمية كبيرة لتعاونها مع الأمم لمتحدة الذي جسد مبدأه القرار ٦٤/٢٥٦ الذي اعتمدته الجمعية العامة في آذار/مارس ٢٠١٠ وللبيان المشترك بشان التعاون بين أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن المشترك الذي تمّ التوقيع عليه في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠.

٤٥ - **السيد جونسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): شدد على أنّ الدول ينبغي أن تقيم شبكات دولية و إقليمية لقمع الشبكات الإجرامية الدولية الآخذة في التطور والتنوع. وتواصل الولايات المتحدة تعاونها مع البلدان المجاورة في هذا الصدد، فأطلقت، على سبيل المثال في عام ٢٠٠٧، مع المكسيك مبادرة ميريدا لمحاربة المنظمات الإجرامية التي تمارس أنشطتها في هذه المنطقة. وحتى لا تجد هذه المنظمات ملاذا تلجأ إليه في بلدان المنطقة الأخرى، تتعاون الولايات المتحدة أيضا مع بلدان أمريكا الوسطى وبلدان منطقة البحر الكاريبي.

٤٦ - وأشار إلى أنّ بعض البلدان عززت قدرتها من حيث العدالة الجنائية تعزيزا كبيرا، لا سيما كولومبيا التي استعادت الأمن العام وأنعشت اقتصادها. وينبغي على المجتمع الدولي أن يساعد بلدانا أخرى على أن تحذو حذو كولومبيا، لا سيما في أفريقيا التي باتت منفذا للكوكايين القادم من الإنديز إلى أوروبا.

٤٧ - وقال إنّ الولايات المتحدة تواصل، من جهة أخرى، تقديم مساعدتها لحكومة أفغانستان في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. وبفضل مبادرة ميثاق باريس، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساهمة قيمة لمكافحة الاتجار بالهيروين الأفغاني. ولئن كان ينبغي على هذا المكتب أن يواصل اضطلاعه بهذا الدور التنسيقي البالغ الأهمية، فإنه بحاجة إلى دعم مالي سخي من المانحين ليفعل ذلك.

٤٨ - وأضاف قائلا إنّ الأمم المتحدة ساهمت، في السنوات القليلة المنصرمة، في إعداد معاهدات دولية بالغة الأهمية من أجل التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات. وينبغي الآن إبداء الحرص على تطبيق هذه المعاهدات تطبيقا فعليا. ولذلك، ينبغي، على سبيل الاستعجال، وضع آلية فعّالة للتحقق من تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة لجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية التي ستحتفل عمّا قريب بذكراها السنوية العاشرة ويتهيأ مؤتمر الأطراف فيها للانعقاد. وينبغي التحقق من الالتزام الجيد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٤٩ - و مضى يقول إنّ بوسع البلدان، إضافة إلى الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها في مجال التعاون المتعدد الأطراف ومتابعة المعاهدات، أن تتخذ، على غرار الولايات المتحدة، تدابير فورية تحول دون دخول الفاسدين والمفسدين وموالهم إلى أراضيها وأن تدعم، في مضمار مكافحة المخدرات، نظام الاستقصاءات الجديد عند استئناف دورة لجنة المخدرات.

٥٠ - **السيد سباربر** (ليختنشتاين): قال إنّ بلده درج على أن يكون من ضمن واضعي الاقتراح الداعي إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي يسعى إلى تعزيز النظم الوطنية للعدالة الجنائية. ولا ريب في أنّ احتكام المتقاضين إلى نظام قضائي متين ومستقل أمر لازم من حيث حقوق الإنسان.

٥١ - وأضاف قائلا إن ليختنشتاين ظلت تدعم على الدوام أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية لمنع الجريمة وقمعها بغية مساعدة البلدان على مكافحة الفساد وتبييض الأموال والجريمة المنظمة. ورأى أنّ على المكتب أن يساعد أيضا، من الآن فصاعدا، البلدان على مكافحة أشنع جرائم القانون الدولي مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بشكل أفضل، لا سيما البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتلك الخارجة من أتون الصراعات. وقد ذكّر مؤتمر استعراض نظام روما الأساسي الذي عُقد هذا العام في كمبالا بأنّ مسؤولية التحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها تقع، في المقام الأول، على عاتق كل دولة وبأن المحكمة الجنائية الدولية تقوم بدور تكميلي فحسب.

٥٢ - وأشار إلى أنّ ليختنشتاين أصبحت، في آب/أغسطس ٢٠١٠، طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما أنها انضمت إلى مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا وهي تشارك في عدة مبادرات سياسية أخرى من هذا القبيل. وترى ليختنشتاين أن اتفاقية باليرمو تظل، بعد مضي عشرة أعوام على اعتمادها، الوسيلة الرئيسية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وأنّ على مؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن يستحدث جهازا فعالا للتحقق من تنفيذها. ورحب باعتماد الجمعية العامة خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر التي من شأنها أن تعزز نظام باليرمو بحسبانها مكملة له.

٥٣ - وذكر أنّ ليختنشتاين، وهي مركز مالي دولي مرموق، تطبق المعايير الدولية في مجالي مكافحة تبييض الأموال والتعاون الضرائبي تطبيقا كاملا وأنها انضمت إلى المبادرة المتعلقة باسترداد الأصول المسروقة وهي من بين المانحين الرئيسيين للمركز الدولي لاسترداد الأموال، كما أنّها صادقت على اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة الستة عشر لمكافحة الإرهاب وتقوم بتطبيقها وتحارب تمويل الإرهاب وتواصل مشاركتها في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٥٤ - **السيد عبد العزيز** (مصر): استلفت الانتباه، مع اقتراب موعد الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، إلى أن من المهم جدا أن يقوم مؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتذليل جميع العقبات التي تعرقل تنفيذها الفعلي، لا سيما وانّ ظاهرة الجريمة المنظمة آخذة في التفاقم. وقد انشأ مؤتمر الدول الأطراف، في دورته الرابعة، فريق عمل لدراسة الوسائل لتي تكفل هذا التنفيذ. وستتيح دورته الخامسة الفرصة للنظر في ما حققه هذا الفريق من نتائج.

٥٥ - وقال إنّ مصر تشدد، في مضمار الاتجار بالمخدرات، على الاستفادة من زخم التعاون الدولي المنبثق عن الدورة الثالثة والخمسين للجنة المخدرات التي انعقدت في آذار/مارس ٢٠١٠ وهي تتطلع إلى استحداث نهج متوازن يولي العرض والطلب أهمية متكافئة.

٥٦ - وأشار إلى أنّ الجمعية العامة اعتمدت، في دورتها الرابعة والستين، خطة العمل الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر. ومصر التي نادت بصورة حثيثة بوضع هذه الخطة مقتنعة بأن الجمعية العامة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سيقومان بما يلزم لتحقق هذه الخطة نتائج ملموسة. وأعرب عن ترحيب مصر أيضا بإنشاء صندوق استئماني جديد تابع للأمم المتحدة لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، داعية القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية والدول الأعضاء إلى المساهمة فيه. وشددت على أن التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر لا غنى عنه لتنفيذ خطة العمل شانه في ذلك شأن التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة.

٥٧ - ومضى يقول إنّ السيدة سوزان مبارك، سيدة مصر الأولى، أطلقت، منذ عام ٢٠٠٦، مبادرة واسعة النطاق لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت مصر لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر واعتمدت، منذ وقت وجيز في عام ٢٠١٠، قانونا شاملا في هذا الصدد وهي تتهيأ لإنشاء صندوق خاص لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر ولاستضافة منتدى دولي مكرس لهذه الآفة في شهر كانون الأول/ديسمبر.

٥٨ - **السيدة زهانغ دان** (الصين): أعربت عن ترحيبها بانخفاض إنتاج الهيروين والكوكايين ولإنشاء آلية تحقق من تنفيذ اتفاقية الأمم لمتحدة لمكافحة الفساد ولكنها أشارت إلى الازدياد المتواصل في الاتجار بالأنواع الجديدة من المخدرات واستعمال السلائف الكيميائية في غير أغراضها والروابط التي تزداد متانة بين المخدرات والإرهاب أو الشبكات الإجرامية العابرة للحدود. وقالت إنّ الجرائم الإلكترونية تمثل مشكلة يزداد نطاقها اتساعا.

٥٩ - وقالت إنّ على المجتمع الدولي أن يعزز التعاون، لا سيما في مجال المساعدة القانونية الدولية، إذ أنّه الدرع الواقي الوحيد من الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وينبغي أن يتم ذلك في إطار احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ السيادة والمساواة والمعاملة بالمثل. ومن شان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية أن تُيسِّر هذا التعاون إذا ما تمت الاستفادة بشكل أفضل من مؤتمر الدول الأطراف الذي يستطيع تحليل الصعوبات التي تواجهها الدول، وبوجه خاص النامية منها، في تنفيذ هذه لاتفاقية بحيث تصبح أنشطة تعزيز قدرات المساعدة التقنية أكثر نفعا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشادة بالعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومده بمزيد من الدعم من جميع البلدان.

٦٠ - ومضت تقول إنّ الحكومة الصينية تولي أهمية كبيرة لتنفيذ الاتفاقيتين المذكورتين آنفا على الصعيد الوطني وعبر أكثر من ١٠٠ معاهدة للمساعدة القضائية المتبادلة تم توقيعها مع أكثر من ٦٠ بلدا، لا سيما في مضمار العدالة الجنائية. ووقّعت الصين أيضا على ٢٥ اتفاقية دولية ثنائية الأطراف تتضمن أحكاما تتعلق بالتعاون القضائي وهي تطبق هذه الاتفاقيات بهمة. وفي أواخر عام ٢٠٠٩، وقّعت الصين على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية الذي يستهدف منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، لا سيما بالنساء والأطفال،وذلك بعد أن شاركت في اجتماعات فريق العمل بشان الاتجار بالبشر ودعمت اعتماد الجمعية العامة خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

٦١ - وأعربت عن ترحيب الصين بتغيير النهج الذي تتبعه لجنة المخدرات في نقاشها السنوي للموضوعات وأشادت بالعمل الذي أنجزته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقالت إن الصين تشجع الحوار مع البلدان المانحة والمستفيدة بغية تقديم مساعدة تقنية تلبي احتياجات البلدان والمناطق المستفيدة.

٦٢ - وذكرت أن توعية الشباب بمخاطر المخدرات تحظى بأولوية لدى حكومة الصين التي قامت بعدة حملات وطنية في هذا الصدد في إطار الحرب الشعبية ضد المخدرات. وأشارت إلى أنّ التعاون الدولي، لا سيما الثنائي منه، ضروري أيضا. واستضافت الصين، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، في شنغهاي في عام ٢٠٠٩ الاحتفال بالذكرى السنوية المئوية لإنشاء اللجنة الدولية للأفيون. وكد إعلان شنغهاي المنبثق عن ذلك الاحتفال التوافق العام والإرادة السياسية لصالح التعاون الدولي في مكافحة المخدرات. وتقوم

الصين بدور نشط في عدة آليات دولية وإقليمية بغية المساهمة في خلو العالم من المخدرات.

٦٣ - **السيد حسن علي** (السودان): رحب باعتماد خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠ وشدد على الجهود التي يبذلها بلده لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية عبر مؤسساته الوطنية والإقليمية التي يوفر لها قسطا وافرا من التدريب والدعم التقني. وتجدر الإشادة في هذا الصدد بانعقاد منتدى دولي مكرس لمكافحة الاتجار بالبشر عمّا قريب في الأقصر (مصر) برعاية سامية من السيدة سوزان مبارك وحركتها الدولية للمرأة من أجل لسلام.

٦٤ - وأضاف يقول إنّ الاتجار بالمخدرات وكل أشكال الاتجار الأخرى عبر الحدود يستدعي اتخاذ تدابير عالمية في كل مراحلها ويندرج في ذلك أصحاب الأموال الذين ينتمون في كثير من الأحيان إلى البلدان الصناعية ويمولون هذه الجرائم مستغلين العولمة والصراعات الدائرة في البلدان الفقيرة. والسودان قد عقد العزم على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكولات التابعة لها وهو يدعم جهود حركة عدم الانحياز والبلدان الأفريقية في هذا الصدد. وعلى غرار بلدان أخرى، أبدى السودان قلقه من أنّ الموارد الطبيعية في القارة الأفريقية تثير مطامع خارجية تعرقل تنميتها.

٦٥ - وأشار إلى أنّ المعهد الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين يقوم بدور مهم رغم أنّ موارده لا تزال ضئيلة رغم النداءات المتكررة كل عام في قرارات الجمعية العامة والداعية إلى تزويده بدعم مالي أفضل.

٦٦ - وذكر أنّ السودان يقوم بدور رائد في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب وشارك في اجتماعات دولية عديدة في هذا الشأن مثل قمة حركة عدم الانحياز التي عُقدت في شرم الشيخ.

٦٧ - وقال إنّ السودان، بسبب مساحته الشاسعة وحدوده المفتوحة مع تسعة دول، معرض بوجه خاص للاتجار بالأسلحة الذي أجّج حروبا مدنية، لا سيما في دارفور. وبفضل تطبيع العلاقات مع تشاد والجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية، طرا تحسن ملحوظ على الوضع في شرق البلاد وغربها.

٦٨ - واختتم حديثه قائلا إنّ السودان يسعى جاهدا لمكافحة الاتجار بالبشر في إطار التعاون الإقليمي وشارك مع بلدان مجاورة في مبادرات عديدة للتدريب في مجال العدالة الجنائية وصلتها بحقوق الإنسان. ومن اللازم تعزيز التعاون الدولي لمحاربة من يتاجرون بالمخدرات أو المجوهرات أو غيرها من أشكال الجريمة عبر الحدود الوطنية.

٦٩ - **السيدة أكوستا هيرنانديز** (كوبا): ذكّرت بأنّ منع الجريمة الذي يمثل مهمة رئيسية للمجتمع الدولي يستدعي، في المقام الأول، محاربة التخلف وإقامة نظام اقتصادي دولي أكثر توازنا. وتواجه البلدان المفتقرة إلى الموارد بسبب عدم عدالة النظام الاقتصادي الحالي صعوبات كبيرة في مكافحة الجريمة، خاصة وأنه ليس بمقدور بلد بمفرده دحر الإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وتبييض الأموال أو الاتجار بالأسلحة. ولذلك، يعتبر التعاون الدولي أمرا أساسيا في هذا المجال، غير أنّه ينبغي أن يتم في إطار احترام سيادة كل دولة وتشريعاتها الوطنية وسلامة أراضيها.

٧٠ - وأعربت عن استعداد كوبا التام، من أجل مواجهة الاتجار بالمخدرات، وهو أهم جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وأشدها دمارا، للمشاركة على الصعيدين الإقليمي والدولي في الجهود الجادة والمتسقة ولكنها لفتت الانتباه إلى أنّ هذه المشكلة لن تحل بالضغط حصرا

أو بصورة أساسية على مراكز الإنتاج والعبور، إذ أنّ المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق مراكز الاستهلاك الكبيرة.

٧١ - وأعربت عن احتجاج كوبا على إعداد قوائم تعوزها المصداقية، خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة، بالبلدان التي يُزعم أنّها مسؤولة عن الانتهاكات ذات الصلة بالجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية مثل القوائم الصادرة عن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة لأغراض الضغط السياسي ولتبرير العقوبات الأحادية الجانب المفتقرة إلى السند القانوني أو الأخلاقي، وبصفة خاصة الحصار المفروض على كوبا.

٧٢ - ومضت تقول إنّ حكومة كوبا تسعى بانتظام إلى منع الجريمة عبر برامج واسعة النطاق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبإحكام تشريعاتها بشكل منتظم وهي تشريعات تقمع بشدة مختلف أشكال الجريمة المنظمة. بيد أنّ حجر الزاوية في منع الجريمة يتمثل في تطوير تعليم الأطفال والشباب وتوعية السكان بوجه عام.

٧٣ - وذكرت أنّ كوبا تولي، على الصعيد الدولي، أهمية كبيرة لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الاجتماعية الذي يُيسِّر تبادل المعلومات والنُهج بين الدول وأهل الاختصاص وهي تشارك بنشاط في التعاون الدولي في هذا المجال سواء على الصعيد المتعدد الأطراف أو في إطار الاتفاقات الثنائية التي أبرمتها مع عشرات الشركاء.

٧٤ - **السيد موكين** (الاتحاد الروسي): استكمل حديثه الذي أدلى به باسم منظمة معاهدة الأمن المشترك فشدد على أنّ مكن اللازم دعم أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة مختلف أشكال الجريمة الدولية. وأشار إلى أنّ روسيا صادقت على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والفساد داعيا كل الدول الأعضاء أن تحذو حذوها. ويشرف على خطة روسيا الوطنية لتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد مجلس تابع لرئيس الدولة. وتعتزم روسيا المشاركة مشاركة بناءة في المؤتمر الخامس للأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية الذي سيعقد عمّا قريب في فيينا ويتوقع أن يسفر عن إنشاء آلية لمراقبة تنفيذ هذا الصك تكون شبيهة بآلية اتفاقية مكافحة الفساد.

٧٥ - وقال إنّه ينبغي تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأطراف. وفي إطار اتفاق بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة العدل الروسية، ستُعقد، عمّا قريب، في موسكو حلقات عمل لتدريب خبراء من بلدان رابطة الدول المستقلة على المشاركة في آلية مراقبة اتفاقية مكافحة الفساد.

٧٦ - وأعرب عن تقدير روسيا، في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، لبيلاروس لتنظيمها، في الآونة الأخيرة، اجتماعا وزاريا لمجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر يهدف إلى بلورة مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

٧٧ - وأشار إلى أنّه ينبغي إرساء الأسس القانونية لاتفاقية دولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية واتفاقية للمساعدة القضائية الدولية المتبادلة. وينبغي تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتزويده بتمويل ملائم حتى يتمكن من مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقيات القائمة والمقبلة.

٧٨ - ومضى يقول إنّ روسيا تواصل مكافحتها الإرهاب بالتعاون مع القطاع الخاص ومن المنتظر إقامة عدة شراكات بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة.

٧٩ - وفي مضمار المخدرات، أشار إلى أنّ الوضع لا يزال مثيرا للقلق، لا سيما في أفغانستان، فتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لا يشير إلى حدوث أي تحسن سواء من حيث المساحات المزروعة أو عدد المقاطعات

الخالية من المخدرات، بينما يُعزى انخفاض الإنتاج إلى مرض أصاب الخشخاش لا إلى تقدم حقيقي تم إحرازه. ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد مساهمته المالية للبرنامج الذي يرمي إلى تشجيع المزارعين على الإقبال على زراعات بديلة وأن يساهم في تعزيز قوات الشرطة الأفغانية. ويكتسي تنفيذ قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار (٢٠٠٨) ١٨١٧، أهمية قصوى.

٨٠ - واستطرد يقول أنّه يجب على الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يُخضعا الوضع للتحليل لفهم الأسباب التي تحول دون أن تحقق الجهود الدولية النتائج المرجوة منها فهما أفضل. فحتى مبدأ المسؤولية المشتركة البالغ الأهمية بات موضع تساؤل. والاستراتيجيات الواجبة تطبيقها معروفة وبوجه خاص إستراتيجية ''قوس قزح'' التي تستهدف سلسلة إنتاج المخدرات برمتها. ودعت روسيا كافة الدول المعنية إلى المشاركة الحثيثة في القرارات التي اتخذتها، في الآونة الأخيرة،مؤتمرات دولية بشأن أفغانستان وهي تشارك من جانبها في عملية (قنال) التي تُنفّذ في إطار منظمة معاهدة الأمن المشترك.

٨١ - وواصل حديثه قائلا إنّ روسيا تدعو كل الدول الأعضاء إلى المشاركة في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي بغية وضع إستراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية وهي تسترعي الانتباه إلى مشكلة المخدرات الاصطناعية الآخذة في التفاقم.

٨٢ - **السيدة كورش** (إسرائيل): شددت على أنّه ليس بوسع أية دولة أن تزيل بمفردها التهديد الهائل الذي تثيره الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. ولذلك، فهي تدعو إلى مزيد من التكامل في التدابير التي تُتخذ لمواجهة هذه القوى الضارة . وفي هذا الصدد، تعتزم إسرائيل عقد شراكات مع دول أعضاء أخرى ومع أجهزة الأمم المتحدة. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استضافت إسرائيل، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، حلقة عمل عنوانها ''تعزيز التعاون في إطار إستراتيجية فعّالة لتخفيض الطلب، مستمدة من النموذج الذي وضعته الهيئة الإسرائيلية لمكافحة المخدرات'' شارك فيها ممثلو ١٤ بلدا.

٨٣ - وقالت إنّ إسرائيل، التي وقّعت على ثلاث معاهدات دولية لمكافحة المخدرات وهي عضو في لجنة المخدرات، ترحب بالإعلان السياسي وبخطة العمل بشأن التعاون الدولي على إعداد إستراتيجية متكاملة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وتثير جوانب خطة العمل ذات الصلة بالمخدرات الاصطناعية اهتمامها بوجه خاص، إذ أنّ هذه المستحضرات تُعدُّ بوتيرة سريعة تعجز الضوابط التنظيمية ووسائل الشرطة عن مواكبتها في كثير من الأحيان. ولهذا السبب، عدّلت الحكومة الإسرائيلية قانونها بشأن المخدرات الخطرة ليشمل المواد الشبيهة بفئات المخدرات الاصطناعية الأربعة الرئيسية وأنشأت وحدة للجرائم الصيدلانية تتابع عن كثب مبيعات المواد المؤثرة نفسانيا. وهذه الوحدة عضو في المنتدى الدائم بشأن الجرائم الصيدلانية الدولية الذي تشرفت إسرائيل باستضافة مؤتمره الدولي في عام ٢٠١٠.

٨٤ - واستطردت قائلة إنّ إسرائيل تطبق إستراتيجية متوازنة حيال العرض والطلب: إذ تكافح الدولة عرض المخدرات غير المشروعة وترى، في الوقت نفسه، أنّ تخفيض الطلب يكتسي أهمية قصوى وتعامل إدمان المخدرات باعتباره مرضا ينبغي علاجه. ولإتاحة العلاج للجميع، يوفر البلد طائفة واسعة النطاق من الخيارات المتوافقة مع نوع جنس المرضى وأعمارهم وخصائصهم الثقافية والدينية وتحرص على أن يعقُب العلاج جهد مكثف لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية.

٨٥ - ومضت تقول إنّ مكافحة المخدرات تندرج أيضا في إطار مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الأيدز وهي أحد الأهداف الإنمائية للألفية. ومن هذا المنظور، تطبق إسرائيل نُهجا لتقليل المخاطر، وبوجه أخص علاجات بديلة تقدمها، منذ عام ١٩٧٥، لمدمني المخدرات الذين لا يناسبهم علاج الإدمان الكامل حتى يتسنى لهم مزاولة حياتهم الطبيعية. وأسفرت هذه البرامج التي تستكملها تدابير لمبادلة المحاقن وأنشطة عيادات الجوار، عن تخفيض عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب الناجم عن تعاطي المخدرات تخفيضا ذا شأن.

٨٦ - واختتمت حديثها قائلة إنّ مكافحة آفة المخدرات يجب أن تكون دولية حقا بحيث تتضافر فيها كل الدول بغض النظر عن توجهاتها السياسية، فالاتجار بالمخدرات لا يقيم وزنا للحدود الوطنية.

٨٧ - **السيد سيلوس** (البرازيل): أشار إلى أنّ المجتمع الدولي بأسره يعاني دون تمييز من الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، بيد أنّ أفقر البلدان وأشدها ضعفا تعاني أكثر من غيرها من عواقبها الوخيمة. ودعا إلى زيادة التعاون، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، في مكافحة هذه الظاهرة وإلى اتخاذ تدابير لا تقتصر على القمع بل وتشمل تدابير الوقاية وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وحمايتها. وينبغي أن يكون الهدف استحداث سبل أخرى لكسب العيش تقلل إغراء الأنشطة الإجرامية وتجعل السكان في مأمن منها.

٨٨ - واستطرد قائلا إنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية تمثل حجر الزاوية في مكافحة كافة أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنية وينبغي أن يتجسد الهدف، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع عليها، في الانضمام العالمي إليها. ومن شأن إنشاء آلية مراقبة أن يكون وسيلة مهمة لتعزيز إنفاذ الاتفاقية وبروتوكولاتها.

٨٩ - ومضي يقول إنّ البرازيل استضافت، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، في سلفادور دي باهيا، مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي التقى في إطاره أكثر من ٢ ٠٠٠ مشارك من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وجدد إعلان سلفادور الصادر عن هذا المؤتمر التزام المجتمع الدولي بمنع الجريمة وتعزيز النظم القضائية وشدد على قلق الجميع من تأثير الجريمة المنظمة سلبا على حقوق الإنسان ودولة القانون والأمن والتنمية المستدامة وابرز أهمية النُهج المتكاملة القائمة على المشاركة والتعاون في مكافحة هذه الآفة.

٩٠ - وأضاف قائلا إنه يجب مضاعفة الجهود على الصُعد الإقليمية والدولية والوطنية رغم التقدم المحرز في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وقد حدّث البرازيل برامجه في ضوء آخر الدراسات العلمية وتطور السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وتتضمن السياسة الوطنية البرازيلية التي تجسد الاستراتيجية المتوازنة الواردة في البيان السياسي وخطة العمل المعتمدين في فيينا جوانب ذات صلة بالصحة العامة وحقوق الإنسان في إطار احترام الدستور. ويضع القانون ذي الصلة تمييزا قانونيا بين تجار المخدرات ومدمنيها ويقمع بشدة تمويل الاتجار بالمخدرات.

٩١ - وواصل حديثه فقال إن البرازيل أبرم عدة اتفاقات للتعاون الثنائي خاصة مع جيرانه ومع أنغولا والهند وموزامبيق. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، استضافت ري ودي جانيرو حلقة عمل عنوانها ''الجغرافيا السياسية للمخدرات''. ويتوقع أن يُمكّن إنشاء مجلس أمريكا الجنوبية لمكافحة الاتجار بالمخدرات من تكثيف جهود الشركاء وفق وسائل تراعي خصائص المنطقة. وحذر البرازيل بوجه خاص من النهج

الأمنية الصرفة التي لا تقيم وزنا لأبعاد المشكلة الاجتماعية الاقتصادية. وفي معرض إعادة التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة، شدّد على استحالة التوصل إلى حل بمعزل عن مشاركة مراكز استهلاك المخدرات غير المشروعة الكبرى.

٩٢ - وجدد البرازيل دعمه لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي تمثل مساندته للدول الأعضاء وسيلة بالغة الأهمية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وآفة المخدرات.، مبديا قلقه من الوضع المالي للمكتب وحاثا الدول الأعضاء على أن تزيد مساهماتها دون إبطاء، لا سيما المساهمات غير المخصصة.

٩٣ - **السيد أوليباري** (كوستاريكا): قال إن مشكلة المخدرات العالمية مافتئت تهدد الأمن الدولي، لا سيما بسبب الروابط المتزايدة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر. وتزعزع هذه الآفات اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات العامة وتلحق أضرارا فادحة بالصحة العامة وسيادة القانون وأمن المواطنين والرفاه الاجتماعي والفردي وتهدد ممارسة حقوق الإنسان.

٩٤ - واستطر قائلا إنّ كوستاريكا ليست في مأمن من هجمات الاتجار بالمخدرات وغيرها من أنشطة الجريمة المنظمة البالغة الضرر التي قد تحول دون التمتع بما تحقق من تقدم في مضمار التنمية البشرية رغم أنّ كوستاريكا تظل، في نطاقها الإقليمي، بلدا آمنا لديه مؤسسات متينة. وتعاني أمريكا الوسطى التي تقع بين كبار منتجي المخدرات في الجنوب وكبار مستهلكيها في الشمال من هيمنة تجار المخدرات الهائلة على كثير من جوانب الحياة الاجتماعية فيها. ومن بين العواقب الوخيمة الناجمة عن هذه الظاهرة، يمكن ذكر تدمير الإرادة الشخصية لدى مدمني المخدرات واستعباد الضعفاء من الشباب الذين يقعون في قبضة العصابات الإجرامية وفساد موظفي الدولة وقيام الحكومات الميّالة إلى الحلول التبسيطية القمعية الصرفة بانتهاك حقوق الإنسان.

٩٥ - ومضى يقول إن عجز المجتمع الدولي عن مواجهة هذه المشكلة التي ما أنفك مداها يزداد اتساعا لأمر يدعو للعجب لا سيما في ضوء ضخامة الموارد التي تنفقها كثير من الدول هدرا في شراء الأسلحة. ويجب على كل دولة عضو أن تستثمر في أنشطة المنع والرقابة والقمع وإعادة الإدماج وأن تسعى جاهدة لإنفاذ المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات. بيد أنه لا بد من المضي أبعد من ذلك.

٩٦ - وقال إنه يجب، أولا، على البلدان المتقدمة، لا سيما البلدان المستهلكة الكبيرة، أن تزيد مساعداتها للبلدان المنتجة أو بلدان العبور في مضمار إجراءات الشرطة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوطيد سيادة القانون.

٩٧ - وأضاف أنه يجب، ثانيا، ممارسة النقد الذاتي لفشل السياسات القمعية المحضة، فثمة عوامل أخرى لا ريب في أنّها ينبغي أن تُؤخذ في الحسبان أيضا هي: الحوافز الاقتصادية في كل حلقة من حلقات سلسلة الاتجار وأنماط الاستهلاك والعوامل الباعثة عليه وأداء المؤسسات والوقاية أو علاج المدمنين وإعادة إدماجهم. ويستدعي التعقيد الذي يتسم به هذا الموضوع أن يكون الطلب على المخدرات موضع دراسة أكثر تعمقا ومتعددة التخصصات في تقارير الأمم المتحدة المقبلة.

٩٨ - وأردف قائلا إن المعركة لا يمكن كسبها بمعزل عن التعاون والتنسيق على الصعيد العالمي، فالبلدان النامية ليس بوسعها أن تضحي بمواردها لمواجهة مشكلة لم تتسبب فيها استنادا إلى إستراتيجيات لم يكن لها ضلع كبير في صياغتها. ومن الأمثلة على الآليات المفيدة اتفاق التعاون بشأن قمع الاتجار غير المشروع بحرا وجوا بالمخدرات والمؤثرات العقلية في منطقة البحر الكاريبي الذي تمثل كوستاريكا جهة إيداعه.

ويمكن أن يكون هذا الاتفاق الذي أسفرت عنه جهود مملكة هولندا وبلدان منطقة البحر الكاريبي نموذجا تحتذي به بلدان ومناطق أخرى.

٩٩ - واستطرد قائلا إنّ الأجهزة المتعددة الأطراف ينبغي أن تعكف على إعداد إستراتيجيات أكثر توازنا من حيث الموارد والمسؤوليات وأشد تركيزا على النتائج. ولذلك، ترحب كوستاريكا بمقترحات الأمين العام الهادفة إلى ذلك.

١٠٠ - وفي الختام، شدد السيد أولييباري على أنّ احترام حقوق الإنسان ينبغي أن يكون في قلب جميع أنشطة المنع والقمع والعلاج وإعادة الإدماج.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.